الضياء
بهرا
العدد٤٣٨ – الاحد ٨ حزيران ٢٠٠٨م –١٦٧٥٨ آ
Bahra No. 438 Sun.8 Jun 2008

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقدم تحليلها الأول لمساعدة الحكومة العراقية على حل الحدود الداخلية المتنازع عليها

بهرا. متابعات

قدّم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ستافان دي مستورا اليوم إلى الحكومة العراقية التحليل الأول الذي قامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حول العمليات الممكنة لتسوية الحدود الداخلية المتنازع عليها. ويأتي هذا كجزء من جهود البعثة لتطبيق ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٧٠ "٢٠٠٧".

وقد دأبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في أعقاب الاتفاق العام الذي تم التوصل إليه مع مجلس الرئاسة وموافقة رئيس حكومة العراق ورئيس حكومة إقليم كردستان قبيل الموعد النهائي المنصوص عليه في المادة ١٤٠ من الدستور في كانون الأول الماضي، على العمل على تقديم المساعدة الفنية لتسوية هذه المسائل. واليوم قامت البعثة بتقديم تقارير تحليلية حول أربع أقضية متنازع عليها إلى نفس المسؤولين أعلاه ومرفق معها ورقة توضح المنهجية التي اتبعتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وقال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة " أود أن أؤكد أن حكومة العراق وحدها هي التي لديها المسؤولية السيادية لاتخاذ أي قرار بخصوص هذه العملية والمنهجية المستخدمة لمعالجة الحدود الداخلية المتنازع عليها،" وأضاف "إن هدف بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من خلال إعداد وتقديم هذا التحليل هو مجرد المساهمة في تطوير عمليات لتسوية هذه المسائل المعقدة والحساسة".

لقد أشار تحليل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى سلسلة من الإجراءات التي يجب اتخاذها لبناء الثقة من أجل المساعدة في معالجة الولاية الإدارية للأقضية المتنازع عليها وتوفير الأمن لكافة العراقيين القاطنين فيها وتهيئة الزخم اللازم للوصول إلى اتفاق سياسي أوسع حول كل منها. وندرك تماما أنه يجب مناقشة هذه العملية بشكل كاف.

وقال الممثل الخاص للأمين العام "الجميع يدرك أن إحراز تقدم على صعيد تسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها (والتي نعلم أنها لا تقتصر على شمال العراق فقط حيث يقع بعض منها في الأجزاء وسط وجنوب البلاد) وتوضيح الحدود الإدارية ينبغي له أن يكون ضمن تسوية سياسية أوسع من شأنها طمأنة الشعب العراقي وترسيخ وحدة الدولة العراقية. وفي هذا السياق، تستمر بعثة الأمم المتحدة في تقديم المشورة إلى حكومة العراق ومؤسساته الديمقراطية حول التحضير للانتخابات المقبلة وعملية مراجعة الدستور".

الأقضية الأربع الأولى

نظراً لما تتضمنه هذه المسائل من تعقيدات، اختارت بعثة الأمم المتحدة أربع أقضية لتكون موضع تحليلها الأولي. وقد هدفت البعثة من خلال هذه العينة إلى تطوير منهجية يمكن تطبيقها على هذه المناطق وغيرها من المناطق المتنازع عليها بغرض عرضها على حكومة العراق للنظر فيها. وقد تم اختيار هذه الأقضية بعد مشاورات مسهبة وموسعة وتحليل الظروف الخاصة لكل واحدة منها.

* قضاء عقره/ محافظة نينوى: بدأت محافظة دهوك بإدارة عقره ابتداء منذ عام ١٩٩١. وهي تقع فوق "الخط الأخضر" الذي فصل إقليم كردستان الفعلي عن إدارة حكومة العراق. ونتيجة لذلك، فإن عقره تعتبر بشكل أساسي إحدى الأقضية التي تقع تحت إدارة حكومة إقليم كردستان وذلك بموجب المادة ٥٣ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والتي تم إدراجها في الدستور العراقي ضمن المادة ١٤٣. وتقطن القضاء أغلبية كردية وبالتالي لن يكون هناك حاجة للقيام بتغييرات جوهرية في الترتيب الإداري الحالي في حال تم تحويل الإدارة بصورة رسمية إلى محافظة دهوك. وقد أوصت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بعدد من إجراءات لبناء الثقة بما فيها إجراءات من شأنها ضمان حرية التنقل بين محافظتي دهوك ونينوى، والحق في استخدام اللغة العربية وتطبيق إجراءات منصفة للتوظيف في وحدات شرطة عقره والوظائف الحكومية الأخرى.

* قضاء الحمدانية/ محافظة نينوى: لقد استمرت محافظة نينوى بإدارة الحمدانية منذ عام ١٩٣٢. وهي تقع خارج نطاق الأقضية التي تديرها حكومة إقليم كردستان منذ ١٩ آذار ٢٠٠٣. ويتمتع القضاء بروابط إدارية واقتصادية قوية مع الموصل وتاريخيا كان يتألف من بلدات مسيحية كبيرة بها قرى متناثرة للشبك ومجتمعات عربية بالأخص في ناحية نمرود. ومن الملاحظ أن الارتفاع الحاد في مستويات العنف في الحمدانية بعد آذار ٢٠٠٧ له أثر فيما يتعلق بالخيار الإداري لدى المجتمعات الضعيفة هناك. كما أن الوضع الأمني الصعب في العراق أثر وبصورة مباشرة على التركيبة السكانية للحمدانية. على وجه الخصوص، أدى ذلك إلى لجوء أعداد متزايدة من المسيحيين والشبك الذين هُجروا من مناطق أخرى في العراق بالسكن بأعداد كبيرة في الحمدانية. واستنادا إلى التحليل الذي تم تقديمه، ربما ترغب الحكومة العراقية بالاستمرار في إدارة قضاء الحمدانية من خلال محافظة نينوى.

أوصت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق القيام بعدد من إجراءات لبناء الثقة من أجل زيادة المشاركة المحلية في قوى الأمن العراقية في الحمدانية خصوصا مشاركة المكونات العربية والمسيحية، والانتشار العاجل لقوى الأمن العراقية في الحمدانية لتحل محل ترتيبات الأمن المحلية "التي تتألف حاليا من البشمركة بشكل أساسي". وركزت إجراءات بناء الثقة الأخرى على معالجة إجراءات التوظيف وتوفير الخدمات الأساسية وغيرها من الإجراءات. وعبر أفراد المجتمعات المسيحية ومجتمعات الشبك عن رغبتهم بالحصول على شكل معين من ترتيبات الحكم المحلي وسعت البعثة إلى التأكيد على الضمانات الدستورية الأساسية لكل العراقيين في هذه الأقضية بما فيها الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية.

وقد تم إيلاء اهتمام خاص إلى ضمانة سلامة المجتمعات الضعيفة في الحمدانية. وعملت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على تحديد الترتيبات الأمنية التي تهدف إلى تحسين أمن المجتمعات المسيحية ومجتمعات الشبك وهي تحت حكومة العراق، بمساندة القوة متعددة الجنسيات، على الاستمرار في ضمان سلامة الأقليات في الحمدانية، وهذا يشمل وضع نقاط تفتيش إضافية وتجنيد السكان المحليين من المجتمعات المعنية في قوى الأمن العراقية وزيادة عدد مراكز الشرطة ونشر وحدات قوى الأمن العراقية من قضاء مجاور.

* قضاء مخمور/ محافظة نينوى/محافظة أربيل: كانت مخمور دوما جزءا من محافظة أربيل منذ عام ١٩٣٢، ويؤكد هذا عدد كبير من القرارات والأوامر والقوانين الحكومية. غير أن محافظة نينوى بدأت بإدارة القضاء ابتداء من عام ١٩٩١ عندما تم رسم الخط الأخضر الذي فصل إقليم كردستان عن إدارة حكومة العراق. ونتيجة لذلك فإن مخمور تعتبر بشكل عام خارج نطاق الأقضية التي تديرها حكومة إقليم كردستان منذ ١٩ آذار ٢٠٠٣. إلا أنه لا يوجد أي تشريع أو قرار أو نظام ينقل بصورة رسمية إدارة قضاء مخمور من محافظة أربيل إلى محافظة نينوى. وقد ساهم عدم وضوح الوضع الإداري لقضاء مخمور في تعقيد المسار التنموي هناك حيث لا يزال يعتبر أحد أقل أقضية العراق نموا. من جانب آخر، فإن ناحية قراج تقطنها أغلبية عربية، وقد أعربت المجتمعات العربية فيها عن معارضتها الشديدة لأن تقوم أربيل بإدارتها بصورة رسمية. واستنادا إلى هذا التحليل، ربما ترغب الحكومة العراقية في إتخاذ خطوات من شأنها أن تعيد رسمياً إدارة قضاء مخمور إلى محافظة أربيل، باستثناء ناحية قراج التي قد يكون من الأفضل أن تكون إدارتها من خلال قضاء مجاور أو محافظة مجاورة.

وأوصت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق القيام بعدد كبير من الإجراءات لبناء الثقة ركزت على ضمان أن تتلقى المجتمعات العربية والسكان العرب موارد الموازنة بصورة منصفة وإمكانية الحصول على وظائف والتمثيل في الحكومة وقوى الأمن. وشملت الإجراءات الأخرى أن تضمن إجراءات تسجيل بطاقات الهوية احتساب كافة سكان مخمور بصورة صحيحة وضمانات متعلقة باستخدام اللغة وحرية التنقل والتركيز على زيادة عدد المشاريع الإنمائية.

* قضاء بلدروز/ ناحية مندلي في محافظة ديالى: تم خفض المستوى الإداري لمندلي التي تعتبر أحد أول الأقضية الإدارية في العراق، إلى ناحية (ضمن قضاء بلدروز) بموجب مرسوم جمهوري في عام ١٩٨٧، لكنها كانت باستمرار جزءاً من محافظة ديالى منذ عام ١٩٣٢. وقد تلى سياسات الدولة في السبعينات ومنها طرد الأكراد الفيليين ومكونات أخرى عدد كبير من القرارات المتعلقة بالحرب الإيرانية العراقية في الثمانينات قضت بنقل سكان المناطق الحدودية إلى خارج مندلي الأمر الذي أدى إلى موجة تهجير كبيرة أخرى وانخفاض حاد في عدد السكان. إن التخلف التنموي المزمن وعقود من النشاط العسكري والقمع والإهمال الإداري الممنهج على صعيد تقديم الخدمات والنقص الحاد في المياه أعاق العودة الجماعية للسكان الأصليين. وإن إدارة ناحية مندلي من خلال محافظة ديالى يعتبر استمرارا للترتيب الإداري التاريخي.

واقترحت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق القيام بسلسلة من الإجراءات لبناء الثقة من أجل ضمان الاعتراف بتاريخ مندلي المأساوي (بالأخص ذلك المتعلق بالأكراد والتركمان) ومعالجة الإهمال الممنهج لها. وبالإمكان القيام بهذا من خلال إنفاذ الأحكام الدستورية التي تولي اهتماما خاصا لمناطق الأزمات والحصول على استثمار رأسمالي في كافة القطاعات. كما أن هناك تشجيع قوي لإشراك كافة المجتمعات في عمليات المشورة المحلية فيما يتعلق بخطط إعادة الإعمار واحتياجات التنمية. وركزت إجراءات بناء الثقة الأخرى على ضمان مخصصات موازنة منصفة وتقديم الخدمات الأساسية والحصول على الوظائف والتمثيل في قوى الأمن والمكاتب الحكومية. كما شملت أيضا ضمانات تتعلق باستخدام اللغة وحرية التنقل والتركيز على تنفيذ أكبر لمشاريع التنمية لا سيما مشاريع الري.

معايير التقصي

لقد قامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالنظر في عدد من وسائل البحث في سياق وضع تحليلاتها لكي تتمكن من تكوين فهم أفضل للظروف الخاصة بكل قضاء. ولم يتم إعطاء أي من المعايير المستخدمة أهمية أكبر على حساب أي من المعايير الأخرى.

التاريخ الإداري: كان من المهم دراسة الممارسات التي اتبعتها الحكومات السابقة في الماضي عند النظر في التغيرات الإدارية المستقبلية وكانت دراسة قرارات مجلس قيادة الثورة والمراسيم الجمهورية جزءاً من هذه العملية.

التغيرات التي طرأت بعد آذار ٢٠٠٣: شهد العراق تغيرات جذرية منذ آذار ٢٠٠٣ عندما تم قلب الترتيبات الإدارية تقريباً بين عشية وضحاها. وكان من المهم فهم طبيعة هذه التغيرات وأثرها على المجتمعات المختلفة وإن كانت دائمة أم لا.

تقديم الحكومة للخدمات: لقد تم طرح مسائل تتعلق بتقديم الخدمات الحكومية وتنفيذ الموازنة في كافة المحافظات والتي تعتبر مشكلة في كثير من أنحاء البلاد. وفيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها فإن توزيع التمويل والموارد عادة ما يتم وفق أسس مزدوجة وغير قابلة للتوقع من حكومة العراق وعبر حكومة إقليم كردستان. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم وضوح لدى بعض السلطات دون الوطنية التي تفضل أن تعمل بإنصاف بالنيابة عن كافة أهالي المنطقة.

التركيبة السكانية والانتخابات ٢٠٠٥: لقد تم بذل جهد لدراسة الخصائص السكانية في كل من الأقضية بصورة دقيقة. وإحدى وسائل إنجاز هذا الأمر كان استخدام بيانات المعلومات الإحصائية في العراق على الصعيدين المركزي والمحلي. إضافة إلى هذا، فإن دراسة نتائج الانتخابات البرلمانية في كانون الأول ٢٠٠٥ هدفت إلى تحديد الخيارات السياسية المحلية ودرجة التأثير السياسي في المحافظات في ذلك الوقت. وينبغي ألا يتم تفسير نتائج الانتخابات على أنها مؤشر على ميل السكان إلى تغيير الصلاحية الإدارية، فمن المعروف أنه تم تقديم الكثير من الشكاوى بخصوص إجراء تلك الانتخابات في هذه المناطق بما فيها ادعاءات بالتزوير والترهيب والمخالفات. أيضاً تم الأخذ بنظر الاعتبار ضمن هذا المعيار وضع الأشخاص النازحين داخليا.

الظروف الاجتماعية الاقتصادية: ساعدت الظروف الاجتماعية الاقتصادية في المناطق المتنازع عليها على كشف التاريخ الخاص بالسيطرة الإدارية.

الدعاوى والتعويضات: تم دراسة وضع ومستويات دعاوى الملكية والتعويضات في كل من الأقضية كمؤشر على التغييرات التي وقعت في السابق.

الأوضاع الأمنية: تمت دراسة الأوضاع الأمنية في كل منطقة لفهم التوجهات أثناء العامين المنصرمين وأثرها على الإدارة المحلية. والسؤال ذو العلاقة والأكثر حساسية هنا يتعلق بمسألة من يقدم الحماية الأمنية ونيابة عن أي جهة.

مشاورات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق: كانت الزيارات الميدانية التي قامت بها البعثة إلى المناطق قيد النقاش لإجراء مقابلات مع مجالس الأقضية والنواحي إضافة إلى زعماء العشائر والمجتمع من أحد أهم أجزاء البحث. وقد حالت الظروف الأمنية دون إجراء مسح أعمق في بعض المناطق. غير أنه كان هناك إحساسا بأن هذه الزيارات مكنت البعثة من جمع آراء ذات تمثيل واسع حول مخاوف كل من هذه الأقضية. وتعززت هذه العملية باجتماعات مع الأحزاب السياسية والبرلمانيين في بغداد إضافة إلى لقاءات مع مواطنين عراقيين قدموا بمحض إرادتهم.

إجراءات لبناء الثقة: كان تحديد إجراءات بناء الثقة التي وضعت خصيصا لتتناسب مع خصوصية كل منطقة هو الجزء الأخير والمهم لهذا التحليل. وشملت هذه الإجراءات التي تطرقت إلى كافة الأقضية مزيجا من إجراءات لإعادة الإعمار والتنمية وإجراءات للمساعدة على حماية الأقليات.

المرحلة الثانية: وتستمر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في البحث

إن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مستمرة في بحثها وعلى نحو مشابه لمجموعة أخرى من الأقضية المتنازع عليها في شمال العراق. وتشمل أقضية تلعفر وتلكيف والشيخان وسنجار في محافظة نينوى وقضاء خانقين في محافظة ديالى. وتهدف بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى الانتهاء من هذه التحليلات خلال الأسابيع القادمة. وستركز المرحلة الثالثة على محافظة كركوك وبعض الأقضية المحاذية لها والتي تتم إدارتها من خلال محافظات مجاورة أخرى.

إجراءات لبناء الثقة في كركوك

تعتبر كركوك محور أي جهد يسعى إلى معالجة الحدود الداخلية المتنازع عليها في شمال العراق. وأصبح لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تواجد في كركوك وسوف تستمر في التفاعل مع المجتمعات هناك. كما أن البعثة في صدد النظر مع الأطراف المعنية في خيارات تتعلق بسلسلة إجراءات محتملة لبناء الثقة وهي على أهبة الاستعداد للمساعدة في وضع الصيغة النهائية لأي خطوات في مجالات تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية بما فيها ضبط الأمن على مستوى المجتمعات المحلية وتقديم السلع والخدمات العامة ومعاملة المعتقلين وحقوق استخدام اللغة وتوزيع المناصب الحكومية. كما بدأت البعثة بالعمل على سلسلة من السيناريوهات والخيارات المحتملة لتسوية المسائل المتعلقة بالولاية الإدارية ووضع محافظة كركوك ضمن عملية سياسية ودستورية تقبل بها الأطراف الرئيسية المعنية. كما تنوي مناقشة هذه السيناريوهات والخيارات مع الأطراف المعنية خلال الأسابيع المقبلة.

بعد استقرار الاوضاع الامنية في البصرة..

موانيء البصرة تزدهر من جديد وتشهد زخما كبيرا للبواخر

بهرا. حيدر حمادة

انارت فنارات موانيء العراق المطلة على مياه شط العرب وشمال الخليج العربي من جديد كشافاتها الضوئية امام البواخر الذاهبة والقادمة من دول العالم المختلفة في اجواء تبعث على الامل بعودة الحيوية الى تلك الموانيء العريقة.

وعلت اصوات صفارات البواخر والناقلات العملاقة من مختلف الجنسيات التي تأتي محملة بسلة غذائية متنوعة ومواد مختلفة من كل المناشيء والمصانع العالمية، لتضخ الى الاسواق العراقية.

وعاشت موانيء ثغر العراق الباسم ، البصرة الفيحاء ، قبل اكثر من شهر ألماً عسيرا تحملته بصمت وصبر جميل، لكنها نهضت مرة ثانية لتمارس دورها في خدمة العراق وشعبه وتوفر له احتياجاته من الغذاء والبضائع التي تساهم في ديمومة الحياة.

وتشهد الموانيء حاليا، هدوءا وترفل بالحيوية، حيوية الناس والبحر، وصفارات البواخر، وفرح طيور النوارس البيضاء.

يقول مدير اعلام الموانيء عبد الكريم البصري: "قد نبحر اليوم في كل الموانيء ونسافر الى حيث نريد ان نعرف الحقيقة، لكن لابد ان نقول شيئا مهما، وهو ان موانيء العراق اليوم، الرئيسة والفرعية الممتدة على طول شط العرب وشمال الخليج العربي، كانت تعاني من غربة الروح وفي ظروف قاسية".

ويضيف: "الان .. الموانيء اكثر حيوية واكثر انتاجا من قبل، الان كل شيء يسير بنظام خاص ومركزي، الجباية تتم بوصولات رسمية من ادارة الموانيء بعد كانت تنهش جسدها العليل، العديد من الجهات التي لانعرف من اين والى اين تذهب بهذه الاموال الطائلة ".

اما مدير عام الشركة العامة لموانيء العراق صلاح خضير فقد استعرض ابرز النشاطات المتحققة في ميناء ام قصر، وهو الميناء الرئيس في الشركة، قائلا:

"تم ارساء وتفريغ ٩٧ باخرة في تشرين الاول من عام ٢٠٠٧ على ارصفة الميناء وهو اعلى معدل رسو متحقق خلال شهر في الميناء منذ تنفيذ مذكرة التفاهم، كما استقبل الميناء بواخر عملاقة ذات غاطس ١١ مترا وتبعتها بواخر بهذا الحجم محملة بالمواد الغذائية والحاويات وغيرها".

واضاف انه: "في ميناء خور الزبير رست بواخر عملاقة محملة بزيت الوقود والبنزين والسمنت والحاويات، وقدرت الحمولات المستوردة من هذه المواد في العام الماضي بمليون و ٦٦٠ الفا و ٣٨٩ طنا، ومازالت ملاكاتنا تواصل استقبال البواخر وباكثر من الطاقة السابقة".

واوضح: "ان حمولات المواد المستوردة عن طريق اللنشات في العام نفسه من السكائر والرز والسكر وفول الصويا، بلغت (٢١٥١٥٣) طنا، في حين بلغت الحمولات المصدرة من ميناء خور الزبير بواسطة البواخر واللنشات مليونين و ٢٨٦ الفا و ٣٧٢ طنا من النفط الخام وزيت الغاز والتمر".

وعن نشاطات اعمار الوحدات البحرية، قال خضير: "تجري عمليات واسعة لاعمار تلك الوحدات وتشمل الساحبات والحفارات والزوارق ومن بينها الساحبات (عروبة) و (اليرموك) و (مهيجران) والحفارتان (الزبير) و (تحرير)، وتأهيل زورقين جديدين للربط، والعمل جار على اعمار الساحبة (الوحدة) بنسبة انجاز بلغت ٧٨% وباخرة الادلاء (الشروق) بنسبة ٧٩% والساحبة (الفتح المبين) بنسبة انجاز ٧٠% والحوض العائم (حطين) بنسبة ١٨% وتأهيل ٤ زوارق بنسبة ٨٠%".

واشار الى: "ان هناك عدد من المشاريع الستراتيجية في الموانيء انجزت بنسب متفاوتة وبوشر العمل بها ومازال مستمرا لحد الان وهي انشاء رصيفين في ام قصر بكلفة ٣٣ مليار دينار وبلغت نسبة الانجاز ٣٣% ومشروع تشغيل الموانيء بكلفة ٤٤ مليارا و ٧٥٠ مليون دينار وبلغت نسبة الانجاز ٦٠% ومشروع اعمار الوحدات البحرية بكلفة ٢٧ مليارا و ٦٠٠ مليون دينار وبلغت نسبة الانجاز ٩٣% ومشروع تجهيز ونصب وحدات تحلية مياه البحر طاقة الواحدة ١٥٠٠متر مكعب في اليوم وبكلفة ١٠ مليارات و ٢٠٠ مليون دينار ومشروع تأهيل ميناء ابو فلوس بكلفة مليار دينار وبلغت نسبة الانجاز ٣٠% ، ودراسة مشروع مكافحة التلوث البحري بكلفة ٧ مليارات و ٥٠٠ مليون دينار".

وتطرق البصري الى المشاريع التي انجزتها الدول المانحة ومنها اعمار الباخرة "النسر" والمتخصصة بتأثيث القنوات الملاحية بالعوامات وانارتها وصيانتها لتسهيل دخول ومغادرة البواخر النفطية والتجارية، وقد انجزت هذه البواخر بكامل مواصفاتها العالمية وباشرت اعمالها بتأثيث قناة خور عبد الله وخور الخفكه، كما قامت الباخرة بوضع العلامات الاستدلالية للغوارق اضافة الى تدريب الملاكات البحرية على متن الباخرة اثناء الاعمار الذي تم في الكويت.

واشار الى انه: "تم تجهيز زورق مسح تخصصي حديث بجميع معدات المسح العلمية المتطورة لمسح القنوات الملاحية من خلال اجهزة ومعدات متطورة لتعزيز عمليات المسح البحري، وقد اقيمت دورات على استخدام معدات واجهزة الزورق في الدانمارك".

وتابع "انه تم انجاز دراسة مشروع قطاع النقل العراقي من قبل شركة (cowe) ويتكون المشروع من ثلاث مراحل تشمل اعمال المسح البحري ومعالجة معلومات المسح وخفض الترسبات، وقد تم انتشال عدة زوارق هي (فلسطين وغزة وتدمر والبحث ودوكان والرمادي) وانجاز مشروع رصيف (٢.٥) في ميناء ام قصر وكذلك تجهيز زورق اطفاء وتدريب ملاكاتنا في اليابان على حساب منظمة جايكا".

تقرير جديد يشير إلى إرتفاع أعداد النازحين العراقيين العائدين إلى ديارهم

بهرا. وكالات

أصدرت كل من منظمة الهجرة العالمية ووزارة والهجرة.والمهجرين العراقية تقريرا جديدا عن أوضاع النازحين العراقيين داخل البلاد، يفيد بارتفاع أعداد النازحين العائدين إلى ديارهم. وقال فيليب شوزي المتحدث باسم منظمة الهجرة العالمية إن أحدث تقييم لاحتياجات النازحين العراقيين العائدين إلى ديارهم يؤكد أن الأسر التي كانت قد نزحت بسبب العنف والعمليات العسكرية في العراق قد بدأت تعود بأعداد كبيرة إلى عدد من الأحياء في العاصمة بغداد، حيث شهدت الأوضاع الأمنية تحسنا خلال الأشهر الماضية.

وأوضح شوزي: "يتعلق ذلك بصفة خاصة بمدينة الصدر، التي عادت إليها أكثر من أربعة الآف أسرة، تتكون من نحو أربعة وعشرين ألف شخص على مدى الأسابيع الثلاثة الأخيرة، وذلك رغم المعارك المتقطعة التي تقودها القوات العراقية ضد المسلحين".

وتحدث شوزي عن الجوانب الإيجابية التي تحققت في مدينة الصدر ببغداد: "إن المثير في هذا الحي أننا ساعدنا على إعادة فتح بعض المحال التجارية، وبعض المدارس، ولكن عودة الحياة إلى طبيعتها محدودة نظرا الى حالة البنية التحتية في الحي".

وذكر المتحدث باسم منظمة الهجرة العالمية أن نحو ألف اسرة أخرى قد عادت إلى حي الرشيد ببغداد أيضا، وقد ذكر أفراد هذه الأسر أن السبب في إتخاذهم قرار العودة تمثل في تحسن الأوضاع الأمنية في هذه الأحياء من العاصمة. ولكن شوزي أشار إلى نقطة هامة، وهي أن عودة هذه الأسر لا تكون بالضرورة إلى المنازل القديمة التي تركتها من قبل بسبب المعارك. وعلى مستوى البلاد ككل، فإن أعدادا كبيرة من العائلات النازحة تواجه دائما خطر الطرد من الأماكن التي لجأوا إليها. وفي محافظات أخرى، يدفع انعدام الأمن السلطات إلى طرد العائلات النازحة القادمة من محافظات مجاورة، ولديهم مخاوف مرتبطة بالوضع الأمني.

ويؤكد التقرير الجديد أن النازحين العراقيين يفتقرون إلى كل شئ. كما يقول شوزي: "انهم يحصلون بصفة غير منتظمة على الحصص الغذائية التي تقدمها الحكومة والتي تعد غير كافية إلى حد كبير، كما أن الحصول على المياه الصالحة للشرب وعلى التعليم والرعاية الصحية والعلاج تظل مجالات تتسم بصعوبات كبيرة خاصة بالنسبة للعائلات الأكثر فقرا".

وفيما يتعلق بالأرقام، فيفيد التقرير أنه لم يطرأ أي تغيير على أعداد النازحين السابق وهو مليونان وسبعمائة ألف نازح منذ الهجوم على مرقد الإمامين في سامراء عام ٢٠٠٦.

تقارير: أميركا تعامل الأطفال المعتقلين في العراق بصورة وحشية

بهرا. وكالات

دعت لجنة تابعة للامم المتحدة الجمعة الولايات المتحدة الى التحقيق في شكاوى تتحدث عن تعرض اطفال معتقلين لدى القوات الاميركية في العراق وافغانستان لمعاملة "وحشية ولا انسانية ومهينة". كما طلبت اللجنة خلال استعراضها لتطبيق الولايات المتحدة التزاماتها المدرجة في البروتوكولات الاختيارية الملحقة باتفاقية حقوق الاطفال، من الولايات المتحدة تجنب اتهام القاصرين في اطار النظام القضائي العسكري. ودعت اللجنة واشنطن ايضا الى رفع سن التجنيد في الولايات المتحدة من ١٧ عاما الى ١٨ عاما.

وكانت الولايات المتحدة اعترفت الشهر الماضي بان جيشها يعتقل حوالى ٥٠٠ قاصر في العراق واكثر من عشرة آخرين في افغانستان. وقبيل جلسة اللجنة المخصصة للنظر في التزام الولايات المتحدة بالبروتوكولات، دافعت واشنطن عن اعتقال هؤلاء القاصرين مؤكدة انها وضعت برنامجا خاصا لتلبية احتياجات الاطفال المقاتلين. وقالت نائبة مساعد وزير الدفاع الاميركي ساندرا هودجكينسون حينذاك ان "الولايات المتحدة تحتجز قاصرين كانوا في ميدان القتال". الا ان اللجنة قالت في تقريرها انها قلقة "لعدد الاطفال المعتقلين لفترات طويلة" تفوق في بعض الاحيان العام بدون ان يمنحوا اي فرصة لمشاورة قضائية. واضافت اللجنة انها "قلقة ايضا من التقارير التي تتحدث عن اللجوء الى معاملة وحشية ولا انسانية ومهينة مع هؤلاء الاطفال".

ودعت اللجنة الى "التحقيق بدون انحياز" في هذه الاتهامات الكبيرة واحالة المسؤولين عن مثل هذه الممارسات الى القضاء. واشارت اللجنة الى ان "الولايات المتحدة فشلت في منع ارسال جنود متطوعين تقل اعمارهم عن ١٨ عاما في افغانستان والعراق في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤".

ويمكن تجنيد متطوعين بلغوا سن السابعة عشرة في الولايات المتحدة حاليا شرط الحصول على موافقة اولياء امورهم. ودعت اللجنة الولايات المتحدة الى رفع سن التجنيد هذا الى ١٨ عاما.

كما دعت الولايات المتحدة الى المصادقة على البروتوكولات غير الالزامية لاتفاقية الامم المتحدة حول حقوق الاطفال. والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم "مع الصومال" التي لم تبرم الاتفاقية الرئيسية.

---

* يتوجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون منتصف الأسبوع المقبل إلى العاصمة الفرنسية للمشاركة في مؤتمر الدول المانحة لأفغانستان. وقالت ميشال مونتا الناطقة باسم بان، إن الأمين العام يأمل في أن يؤدي المؤتمر إلى جمع ٥٠ مليار دولار لتمويل خطة إعمار وتنمية خمسيه لأفغانستان. واوضحت مونتا أن الأمين العام سيعقد في باريس محادثات مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قبل أن يتوجه إلى لندن لعقد محادثات مع رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون، ومن ثم

* قررت الولايات المتحدة الحد من اتصالاتها بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى أدنى حد ممكن، معتبرة حصيلة أعماله بأنها مثيرة للشفقة. فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية شون ماكورماك إن وزير الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس قررت عدم القيام بأي إتصالات مع مجلس حقوق الانسان إلا عندما تكون القضايا المطروحة للبحث هي على قدر بالغ من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. وأوضح المتحدث خلال مؤتمر صحافي أنه يتعين أن تشعر الولايات المتحدة أنها ملزمة

حقوق الانسان كعضو يمتلك حق التصويت منذ إنشائه في ٢٠٠٦.

* اتهم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا المحكمة الدستورية التركية بتجاوز صلاحياتها بعد اصدارها حكما رفض السماح للنساء بارتداء غطاء الرأس في الجامعات. جاء ذلك عقب اجتماع طارئ عقده الحزب الجمعة برئاسة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان إثر قرار المحكمة إلغاء التعديل الدستوري الذي يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات مما شكل ضربة لهذا الحزب المهدد بالحظر بداعي ممارسات مناهضة

الذي ينص على ان تركيا جمهورية علمانية وقالت إن هذا المبدأ غير قابل للتعديل. وتعتبر النيابة العامة في تركيا أن حزب العدالة والتنمية "بؤرة النشاط المعادي للعلمانية في البلاد"، وهي لذلك تسعى إلى حظره. وتستند النيابة العامة في اتهامها إلى التعديلات الدستورية التي أدخلتها حكومة إردوغان والتي ألغت قرارا سابقا يمنع النساء من ارتداء الحجاب داخل الحرم الجامعي.

* قال رئيس الوزراء التشيكي ميريك توبولانيك يوم السبت في صحيفة ملادا فرونتا إن ائتلاف

الخدمات العامة وخفض ما يراه انفاقا حكوميا مسرفا وذلك منذ توليه السلطة في ٢٠٠٦.وقال توبولانيك للصحيفة "الائتلاف متداع". ومع شغله ١٠٠ مقعد فحسب من مقاعد البرلمان وعددها ٢٠٠ اعتمد الائتلاف على اثنين من النواب المستقلين لتمرير بعض القوانين على نحو سريع لكن بعض نواب الائتلاف انشقوا بشكل متزايد عن الائتلاف وصوتوا مع المعارضة. ومن المقرر ان تنتهي ولاية الحكومة في ٢٠١٠.

* تزور وزير الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس اسرائيل والضفة

الرغم من الاضطراب السياسي في اسرائيل. وستسافر رايس اولا الى باريس لحضور مؤتمر مانحين لافغانستان يوم الخميس ثم تتوجه الى الشرق الاوسط بعد ذلك حيث اثارت فضيحة فساد تلاحق رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت شكوكا عميقة بشأن فرص التوصل لاتفاق سلام. ورفض اولمرت دعوات بأن يقدم استقالته بسبب مزاعم انه اخذ مظاريف مليئة بالمال من رجل اعمال يهودي اميركي. وقال مسؤولون اسرائيليون قريبون من اولمرت ان استراتيجيته ستكون محاولة المضي قدما في مفاوضات